الدكتور محمد الغابري لـ(الثورة):

النظام البرلماني والعدالة والحقوق والحريات سمة الدستور القادم

أكد الدكتور محمد الغابري أستاذ القانون الدستوري المساعد جامعة صنعاء أن الاتجاه العام لشكل الدستور والقوانين القادمة يسير نحو نظام برلماني يضمن الحقوق والواجبات دون تميز حزبي أو قبلي أو ديني ومواطنة متساوية لجميع أفراد المجتمع.

وأشار في هذا الحوار الذي أجرته (الثورة) معه إلى النظام الفيدرالي أو الأقاليم وشروط الفيدرالية والمنظومة الدستورية وشكل الدولة والأنظمة السياسية وشتات أفكار مؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته وأهمية الحوار في ظل الاعتراف بالآخر.. وغير ذلك من القضايا.. نتابع إجاباته.

حوار/محمد دماج

المنظومة الدستورية

■ **في البداية.. هل يمكن التعرف على شكل الجوانب الدستورية للدولة القادمة؟**

- تملك القوى السياسية رؤى مختلفة ولكن يبدو أن الاتجاه القادم يميل نحو النظام البرلماني فهناك أكثر من مقترح ومشاريع للدستور تبلورت وأنا اطلعت على رؤية أو مقترح من وزير الشؤون القانونية من أبرز ملامحه أن يتخذ شكل النظام البرلماني كطبيعة للنظام السياسي الذي سينهج نظام الأقاليم أو اللامركزية في إدارة شؤون الدولة المحلية ويتخذ عدداً من الملامح والأسس الضامنة للحقوق والحريات التي ستكون سمة الدستور الجديد.. وحقيقة هناك مشاريع متعددة سواء كانت برلمانية أو رئاسية أو نظام الجمعية وحتى أن هناك شطحات بفك الارتباط ولذلك جاء دور مؤتمر الحوار الوطني الذي مهمته أن يخرج بتوافق من خلال الحوار.. هذا التوافق سيكون الحل للهم المجتمعي في بنية الدولة وشكلها وطبيعة النظام السياسي.

وسوف نصل إلى حل طالما عندنا نية صادقة، وهذا الحل يتوافق مع بنيتنا ومجتمعنا ويلبي طموح شبابنا في الجوانب الاقتصادية والسياسية وترميم الجسم الاجتماعي.

المواطن يطمح لنظام يضمن الحقوق والواجبات دون تميز حزبي أو قبلي أو ديني

وهنا لابد من التأكيد على دراسة النظام الذي سوف نتوافق عليه سواء برلماني أو رئاسي يجب أن يطرح على الطاولة ويتم تحديد إيجابياته وسلبياته ونأخذ المناسب لبلادنا ومجتمعنا.

شكل الدولة

■ **وفي ما يتعلق بشكل الدولة؟**

- هناك عدة تصورات في ما يتعلق بشكل الدولة والنظام السياسي تختلف الرؤى من قوى إلى أخرى فهناك اتجاه يسير نحو الشكل الفيدرالي أي تقسم فيه الدولة إلى أقاليم يحتفظ فيه للحكومة المركزية بالسياسية الخارجية والدفاع وتعطى استقلالية كاملة للأقاليم في ما يتعلق بإدارة الشأن المحلي على المستوى التنموي يتعداه إلى المستوى السياسي حيث يكون هناك برلمان محلي وحكومة محلية بالإضافة إلى سلطة قضائية بكل الأقاليم.

شروط الدولة الفيدرالية

■ **وما هو المناسب لمجتمعنا؟**

- عادة يكون هناك إشكالية لدى النخب السياسية هل تأخذ التجربة على علاتها دون تفحص ودراسة أم يكون هناك خصوصية فلابد من دراسة التجربة وأخذ ماهو مناسب.

> وماهي شروط الدولة الفيدرالية؟

- الدولة الفيدرالية تتطلب عدداً من الشروط أهمها أن يكون هناك نظام مؤسسي والتزام شديد بالمهام والاختصاصات وفقاً للنصوص والمحددات الدستورية والقانونية لمختلف هيئات الدولة، والفيدرالية لا تعني الاستغلال وإنما هي أسلوب من أساليب الإدارة السياسية والتنموية في إطار دولة واحدة وترسيخ قواعد الديمقراطية والمؤسسية.

> **إدارة الشأن السياسي والتنموي من خلال أقاليم قد يكون مخرجاً من مخرجات مؤتمر الحوار**

الإطار المرجعي

■ **أي من الأنظمة السياسية مناسب لطبيعة النظام الفيدرالي أو الأقاليم؟**

- النظام السياسي يطبق أي نوع من الأنظمة الثلاثة البرلماني أو الرئاسي أو نظام الجمعية سواء كانت الدولة بسيطة موحدة أو فيدرالية اتحادية فلا يوجد ارتباط بين شكل الدولة وطبيعة النظام السياسي.. وأي قصور بطبيعة الأنظمة يمكن معالجته لكن المشكلة أن هناك عدم احترام للمواثيق الدستورية والقوانين ويتم إرجاع الأسباب إلى طبيعة الأنظمة السياسية.

■ **ما هو الإطار المرجعي لمؤتمر الحوار؟**

- الإطار المرجعي لمؤتمر الحوار الوطني يتمثل في المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية التي حددت كيف يتم مؤتمر الحوار بالإضافة إلى المحددات الأخرى وهي قرارا مجلس الأمن رقم 2014(و).2051

شتات الأفكار

■ **كيف تقيم سير أعمال مؤتمر الحوار خلال الفترة الماضية؟**

> **الظروف تحتم على الأحزاب التحاور في ظل الاعتراف بالآخر**

- خلال الفترة الماضية رأينا أن هناك نوعاً من الشتات في الرؤى والأفكار فنجد أن تعبيرات وأفكار الأعضاء موجه إلى القاعدة الجماهيرية أكثر مما هو موجه لمعالجة مشاكل الوطن وكيف يمكن إيجاد محددات يمكن من خلالها بناء الدولة المدنية الحديثة.. فنجد أن النقاشات عبارة عن تعبير سياسي وليس مقترحاً لرؤية وطنية تقضي لمعالجة الاختلالات السابقة.

ومع ذلك هناك جانب إيجابي وهو اجتماع الفرقاء السياسيين تحت مظلة واحدة ووجودٍ نوع من الاستماع للرؤى المختلفة. وهذا تحول إيجابي فبدلاً من التعبير عن الاختلاف بالمدافع أصبح الصراع بين الأفكار بالبحث عن الحلول والانتقال من الوضع الحالي اللامؤسساتي إلى الاستقرار ووضع يطمح المواطن من خلاله أن يرى وطنه وقد تحقق التغير المرغوب وأهداف الثورة الشبابية.

■ **ألا تلاحظ أن معظم النقاشات منصبة نحو الجانب السياسي دون غيره؟**

- نعم بينما هناك جوانب أخرى مهمة اقتصادية وشلل مؤسسات، وهيئات الدولة القت بظلالها على الوضع العام وأصبح لها انعكاسات اجتماعية كبيرة فكثر العاطلون عن العمل وتضرر أصحاب رؤوس الأموال.

مخرجات المؤتمر

■ **كيف تتوقع شكل مخرجات مؤتمر الحوار؟**

- أتمنى أن يخرج مؤتمر الحوار برؤية واضحة لشكلها وصيغة الدولة بتوافق من كل القوى السياسية وأعتقد أن الآلية التي اتخذت بمؤتمر الحوار في ما يتعلق بنسبة التصويت 90٪ في المرحلة الأولى و 75٪في المرحلة الثانية خطوة جيدة وحالة توافقية تضمنت موافقة الجميع، وإذا كانت غاية أعضاء مؤتمر الحوار هي المصلحة الوطنية العامة فلا محالة أنهم سيصلون إلى حل توافقي مرض للجميع بعيداً عن الهواجس والتمترسات السياسية التي تخلّق عدداً من الصعوبات، والمواطنون يعلقون آمالاً عريضة على أعضاء مؤتمر الحوار يجب أن لايخذلوهم.

الاعتراف بالآخر

■ **ما الذي يجب أن تتحلى به الأحزاب خلال الفترة الراهنة؟**

> **الالتزام بالمهام والاختصاصات وفق محددات الوثيقة الدستورية أهم شروط الفيدرالية**

- يجب على الأحزاب أن تتحاور في ظل الاعتراف بالآخر ووفق رؤية وهمٍ مشترك وهو القضية الوطنية بكل أبعادها، وفق رؤية حريصة على المصلحة العامة والعمل من أجل بناء الدولة المدنية الحديثة التي تضمنت مصالح الجميع دون استثناء ونظام سياسي يعبر عن كافة قوى المجتمع وتأسيس اللبنات الأولى لليمن الجديد وإيجاد رؤية واضحة لصيغة منظومة دستورية وترجمتها بآليات قانونية وأسس سياسية حديثة تضمن المواطنة المتساوية بالحقوق والواجبات دون تميز عرقي أو ديني أو حزبي أو قبلي أو أي شكل من أنواع التميز.

القضية الجنوبية وصعدة

■ **ما شكل النظام المناسب لحل القضية الجنوبية؟**

- أعتقد أن الاتجاه يسير نحو الفيدرالية ولكن يجب أن لا يتخذ شكل الفيدرالية بين أقليمين لأن إذا كان اقليمين فهو مقدمة لمشاكل عديدة ثم الانفصال.. يجب تأسيس دولة نظام وقانون وحل كل المشاكل دون تميز.

> قضية صعدة؟

- الآلية المناسبة إطلاق حرية فكرية وسياسية حقيقية والابتعاد عن قضية رأي هو الصح ودونه هو الخطأ، وإتاحة المجال للرؤى المختلفة في ظل الإيمان بالمواطنة المتساوية بالحقوق والواجبات.

■ كلمة أخيرة؟

- أقول لأعضاء مؤتمر الحوار أن أفراد المجتمع يعلقون عليكم آمالاً كبيرة فلا تخيبوا ظنهم وأعملوا من أجل الخروج برؤية واضحة لبناء يمن جديد يضمن العدالة بين جميع أفراد المجتمع.

خبراء لـ(الثورة):

المشكلة ليست بالدساتير ولكن بعدم تطبيقها

الدستور من أبرز القضايا المطروحة على طاولة مؤتمر الحوار وربما يستقطب أشرس المعارك في أروقة المؤتمر بين مطالبين بتغيير شامل لرسم صورة جديدة لنظام الحكم وشكل الدولة ومن يرى أن الدستور الحالي هو الأصلح ويحتاج فقط إلى تعديلات بسيطة ومن يرى ان الدستور هو كتاب اللّه وسنة رسوله وما نحتاجه هو إعادة الروح للدولة وإصلاح شأن العباد، أمام هذه الرؤى وغيرها حاولنا استطلاع آراء عدد من خبراء القانون وأساتذة العلوم السياسية وخبراء الفكر السياسي حول قضية الدستور.

استطلاع/اسكندر المريسي

> الباحث في العلوم السياسية الأستاذ عزالدين المنصوري يرى بأن أصعب الأشياء اثارة للجدل ومدعاة للخلاف إجراء صياغة أو تعديلات دستورية في ظل أوضاع سياسية غير مستقرة، أما بالنسبة لكتابة دستور جديد في ظل الوضع القائم فإنها مسألة تبدو غير ممكنة، بحسب المنصوري الذي يعتقد انها ستعمق الخلافات التي قد تحدث نتيجة لإعداد مشروع دستور جديد، ولا يرى ان اليمن في حاجة إليه لوجود دستور سابق جرى من خلاله تحديد شكل النظام السياسي.

وقال في حديثه لـ(الثورة): إن المشكلة لا تكمن في الدساتير لأنها نصوص جامدة مثل القوانين ولكن تكمن المشكلة في مدى الالتزام بالدساتير والجانب التطبيقي، مضيفا أنه لا يوجد أدنى شك بأن اليمن منذ عام 48 م وحتى اللحظة الراهنة تشهد جدلا حول الدستور وإن كان المفترض عمل إجراءات جانبية أو شكلية لما هو موجود في مواد الدستور القائم من أجل النأي باليمن خاصة في هذه المرحلة تحديدا من حالة الصراع القائمة والتزام التهدئة السياسية من قبل جميع الأطراف.

ودعا المنصوري المتحاورين إلى البحث عن حلول بقوله: إن البحث عن الحلول أفضل من السعي إلى إيجاد الخلاف وتعميق المشكلات خاصة وأن هناك قضايا لها أولوية قبل أي حديث عن الدستور، مؤكداً أن النظام القائم والمشرف على إجراءات المرحلة الانتقالية بموجب الدستور السابق وأما إذا كان الهدف من الابعاد الدستورية الجديدة الوارادة بحسب تقرير تحضيرية الحوار إجراء تغيير لنظام الحكم بشكل كامل ففي الامكان تعديل الدستور القائم بناءً على ذلك التغيير.

> أما المحامي القانوني مجدي الحربي في حديثه عن الدستور فيقول:

الذي ويعتقد أن بعض دول الربيع العربي بعد سقوط الأنظمة تشهد خلافات حادة حول الدساتير وأن الجدل في تلك البلدان يمتد إلى سنوات طويلة تعبيراً عن مأزق التشريعات الوضعية، مشيرا إلى أن اليمن منذ ما يقارب أكثر من نصف قرن والأوضاع السياسية فيها تشهد تداعيات ناتجة عن الدستور، مؤكدا في حديثه لـ(الثورة) أن المخرج من ذلك الوضع يكمن في الكتاب والسنة، مبينا أن من الصعوبة بمكان بناء مرجعية وافدة في بلدان إسلامية لإدارة أنظمة الحكم قد تضمن استقرارا سياسيا، موضحاً أن الدساتير نشأت في القرن السادس عشر في أوروبا نتيجة للصراع الذي دار بين الكنيسة والفلاسفة والمفكرين ونافيا ان يكون الاسلام كتشريع مشابها للحالة الأوروبية، وقال أن مفهوم الدولة في الاسلام مدنية مدلا على ذلك بالتكوين السياسي للدولة المدنية ولكن البعض يريد بلورة صراع حيال مفاهيم متناقضة إزاء الدولتين المدنية والدينية، داعيا إلى ضرورة النأي باليمن من عواقب ذلك الصراع.

لانها كما افاد في مرحلة ما قبل استكمال بناء اسس ومقومات الدولة الوطنية المستقلة، وأضاف أن الاشكاليات لا تكمن في التشريعات الدستورية إزاء تحديد شكل النظام والدولة ولكن تلك الاشكاليات تكمن بدرجة أساسية في مدى قدرة الدولة المفترضة ان تكون مستقلة بقرارها الاقتصادي والسياسي غير مرتهنة للقوى الخارجية على اعتبار ان أي تشريع دستوري لا يؤسس استقلالا حقيقيا للدولة على حد تعبيره، وإنه سيكون بالتأكيد تجسيدا للصراع السياسي، مبديا تساؤله: ماذا جنت اليمن من دوامة التعديلات الدستورية على مدى عقود ماضية غير الصراعات السياسية!!

ويواصل الحربي حديثه أن من الواضح والذي لا خلاف عليه ان عامة الشعب اليمني كشعب مسلم يريد دولة قائمة على كتاب الله وسنة رسوله، ومن يقول بغير ذلك ويسعى إلى بث الفرقة في جر اليمن إلى الخلاف بين أبنائه فالشرع يجمع ولا يفرق والدساتير مدعاة إلى الفرقة والضغينة، ولنقرأ التاريخ جيدا، فمنذ عقود والجدل في اليمن يدور حول الدستور والحوار ولنختصر هذا الجدل ولنحكم دستور الله المتمثل بكتابه وشرعه بعيدا عن المغالطات وتزييف الحقائق.

وأضاف: إن أعتى الديكتاتوريات في العالم قامت تحت الأنظمة الدستورية فالعدل أساس نظام الحكم بين الناس وأضاف: نحتاج إلى دولة تحكم بشرع الله ولا تحكم بالأهواء خاصة ومشكلة اليمن اقتصادية يتصدرها الفقر وليست سياسية يحتل الأولوية فيها الخلاف على الدستور، لذلك إعطاء أولوية للقضايا المهمة كمشكلة الفقر والبطالة وضآلة فرص العمل وقضايا أخرى.

ويرى الحربي أن الدساتير ماضيها وحاضرها ومستقبلها تشريعات غربية نمت في بيئة مغايرة تحتلف شكلا ومضمونا عن بيئتنا العربية والاسلامية التي ما ظهر فيها الاستبداد السياسي والديمقراطي في آن واحد إلا لسببين، انسياقها وراء التشريعات الغربية وبعدها عن تشريع الخالق سبحانه وتعالى.

القانوني مجدي الحربي يعتقد أننا لا نحتاج إلى خبراء دوليين لكي يضعوا لنا شرعاً لأن القرآن كتاب الله هو الدستور الجامع للمسلمين، وأضاف: لا نمانع من لجنة لاستنباط التشريعات من القرآن.

وهذا لا يعني الانسياق وراء المتاجرين بكتاب الله وسنة رسوله الذين يواصلون الجدل اللامتناهي في واقع ما يجري فيه من تناقضات ما كان لها ان تكون إلا بسبب غياب القدوة وبعدنا عن شرع الله مصداقا لقوله تعالى (وما اختلفتم فيه من شيء فردوه إلى الله ورسوله).

ومثلما يقولون رأيهم في الدستور في ظل ما يطرح من حوار عليهم أن يسمعوا ويحترموا الرأي الاخر في ظل ذلك الحوار حتى ولو كان لا يقبل بالدستور وبالتالي ما يراد أن يطرح من دستور في الظرف الراهن هو جر اليمن واليمنيين إلى خلافات لإطالة أمد الصراعات السياسية بينهم وتكريس النزاعات المحلية وما يحدث في المحافظات الشمالية أو الجنوبية يؤكد حقيقة ذلك.

واعتبر التعاطي مع الدستور خلال تلك العقود وحتى اللحظة الراهنة أشبه بموضة، لكي يقال من باب التباهي حديث مطول مزخرف عن الدستور، علماً بأن المشكلة لا تكمن في من يحكم ولكن في كيف أن يحكم.

ولا أعتقد بأن هذه المسألة كمبدأ ثابت في السياسة الشرعية تراعيها الدساتير الحديثة بل تغفلها تماما، وأردف قائلا: إن المحاجة بالخبرة الأجنبية تغفل حقيقة ان اليمن عرفت اصل ونشوء الدولة في إطار التراكم التاريخي للحضارة اليمنية القديمة قبل بروز الخبرة الأجنبية بآلاف السنين، مدللا على ذلك بالدولة اليمنية الكبرى في القرن السادس عشر، واصفا إياها بالاتحاد القديم الذي يشبه الاتحاد السويسري حاضرا.

> المنصوري: صياغة دستور في وقت اضطراب سياسي غير ممكن

> الحربي: لا نحتاج إلى خبراء دوليين وعندنا مرجعية ثابتة